

# التراث العربي

العدد: (90) - (ربيع الآخر) - 1424هـ - حزيران (يونيو) 2003 - السنة الثالثة والعشرون

رئيس التحرير  
د. محمود الريداوي

المدير المسؤول  
د. علي عقلة عرسان

أمانة التحرير  
جانة طه

مركز توثيق كالمبيوتر علوم عربي  
هيئة التحرير

محمود فاخوري

د. وهبة الزحيلي

د. محمد زهير البابا

د. علي أبوزيد

زهير حميدان

## شروط النشر

- 1- أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.
- 2- أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليست مسئلة من كتاب منشور.
- 3- للتقيد بمنهج علمي دقيق، وللتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقيق السلامة اللغوية.
- 4- أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة، وعلى وجه واحد من الورقة.
- 5- ألا تزيد على ثلاثين صفحة.
- 6- أن تراعى علامات الترقيم.
- 7- توضع الحواشي في أسفل للصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.
- 8- يثبت في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات لحول لشعراء: ابن سلام - تح. محمود شاكر - القاهرة - مط. المنني - ط3، 1974م).
- 9- يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق بلمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.
- 10- يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى النص شروط التحقيق.
- 11- تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.
- 12- لا تعد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار إليهم.
- 13- الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.
- 14- ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكتاب.

## الإشتراك السنوي

داخل القطر للأفراد	: 150 ل.س
في الأقطار العربية للأفراد	: 300 ل.س أو (15) دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي للأفراد	: 450 ل.س أو (20) دولاراً أميركياً
الدوائر الرسمية داخل القطر	: 300 ل.س
الدوائر الرسمية في الوطن العربي	: 500 ل.س أو (25) دولاراً أميركياً
الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي	: 650 ل.س أو (40) دولاراً أميركياً
أعضاء اتحاد الكتاب	: 75 ل.س

■ الإشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي ■

## المحتوى:

ص

- الافتتاحية: محنة التراث والآثار في العراق.....  
رئيس التحرير 7
- أدب الخيال في رسالة الغفران.....  
د. حسين جمعة 11
- مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي.....  
د. بشير ابرير 42
- ظاهرة التردد في شعر أبي تمام: دراسة إيقاعية جمالية.....  
رشيد شلال 68
- التفاعل بين الحياة والفن وتأثيره في الشعر العباسي.....  
د. أحمد دهمان 79
- منهج ابن الشجري النحوي في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي.....  
د. ابراهيم محمد عبد الله 91
- أثر القرآن الكريم في اللغة العربية والتحديات المعاصرة.....  
د. محمد يوسف الشرجي 120
- الاستقسام بالأزلام: عادة عربية انقرضت.....  
د. الياس بلكا 137
- التراث والتقنيات الحديثة للمعلومات.....  
د. المهدي بن محمد السميدي 143
- كتب التاريخ مصدر متجدد للمعلومات الثقافية.....  
د. فواز سيوف 148
- دور العرب في تقدم طب الأسنان.....  
د. موفق أبو طوق 157
- الإبداع العربي في علم الفلك.....  
عبود قره 166
- شخصية الأمير عبد القادر من منظور الآخر.....  
د. عبد القادر شرشار 176
- المكونات السردية للخبر الفكاهي: دراسة في أخبار الحلقى والمغفلين لابن الجوزي.....  
د. عبد الله محمد الغزالي 187
- لباب الآداب.....  
د. سحر روجي الفيصل 210
- حران المدينة المنسية.....  
عبد الرحمن بدر الدين 216
- أضواء على مؤتمر تاريخ العلوم في إربد.....  
سليمي محجوب 222
- أخبار التراث.....  
أمينة التحرير 227

□□

# منهج ابن الشجري النحوي في إعراب أبيات المتنبي في الأمالي

د. إبراهيم محمد عبد الله\*

## الملخص:

يدرس هذا البحث أبيات المتنبي التي تعرض لها ابن الشجري بالإعراب والشرح في أماليه ليخلص إلى ما يلي:

- 1- توضيح المنهج النحوي الذي صدر عنه في إعرابه أبيات أبي الطيب ورسم معالمه الرئيسية التي يقوم عليها.
- 2- رصد سنة ابن الشجري في التوجيه النحوي والمرتكزات التي تعلّق بها في تقوية الوجه الإعرابي وتضعيفه.
- 3- معرفة موقفه من أبي الطيب ومن معربي شعره وشراحه. ومن أجل بلوغ ما ذكرت تقصّصت كلام ابن الشجري على ما اختاره من شعر أبي الطيب، وتبين أن معالم منهجه النحوي فيه تتمثل في المسائل الآتية:
  - 1- التوسع في الأوجه الإعرابية.
  - 2- ظهور النزعة التعليمية.
  - 3- التعويل على الحذف.

\* — جامعة عنابة الجزائر. قسم اللغة العربية وآدابها.





قيل: لا يمتنع وقوع التمني على "أن" الثقيلة كما لم يمتنع وقوع "وَدِدْتُ" عليها، و"وَدِدْتُ" و"تَمَنَيْتُ" بمعنى واحد، فمن ذلك في التنزيل "وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم"<sup>(١)</sup>.

ويدلك على أن "وَدِدْتُ" و"تَمَنَيْتُ" معناهما واحد قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرِّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ﴾<sup>(٢)</sup>، والمعنى: لو يُجْعَلون والأرضَ سواءً، كما قال: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾<sup>(٣)</sup>.<sup>(٤)</sup>

ثم حرص على أن يرد الأشياء إلى أصولها فقال: "وهذا استدلال أبي علي"<sup>(٥)</sup>، ولم يستقر به تفكيره النحوي عند هذا الحد، فقدّر أن يكون المصدر المؤول متصلاً بما قبله لا منفصلاً عنه كما سلف، فأجاز أن تعرب "مُنَى" ظرفاً وجملة كان واسمها وخبرها نعت له، ورشح عن هذا الإعراب جواز وجهين في إعراب المصدر المؤول من "أن" وما بعدها:

**الأول:** أنه مرفوع على الفاعلية.

**والثاني:** أنه مرفوع على الابتداء، وفي ذلك يقول: "يجوز أن تكون "مُنَى" منصوبة نصب الظروف، والجملة التي هي كان واسمها وخبرها نعت لها، فتتصل "أن" بما قبلها، كأنه قال: في مُنَى كُن لي أن البياض خضاب، أي في جملة منى، كما قالوا: "حقاً أنك ذاهب" وأكبر ظني أنك مقيم"، يريدون "في حق" و"في أكبر ظني"، وإذا أردت معنى الظرفية في "مُنَى" فلك في "أن" مذهبين، ثم سرد المذهبين.<sup>(٦)</sup>

فهذا كلامه على إعراب المصدر المؤول يقفنا على تفصيله القول في التوجيه النحوي ومنهجه في تحليل الكلام، والنظر إلى الصنعة على أنها أداة لربط الكلام ببعضه ببعض، أو قطع بعضه عن بعض غير غافل عما يطيب به المعنى ويصير إليه.

وهو إذ توسع في التوجيه الإعرابي، وطول في تعداده ومناقشته اهتدى بسنن من قبله من النحويين، من أمثال أبي علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، على أنه في صنيعه هذا لم يتعسف ولم يتمحل ولم يحمل شعر أبي الطيب ما لا يطيقه، ونثر بين يدي قارئه حُسْنُ بصيرة ودُرْبَةُ مكيئة في العربية وما حباه به الله من لطف تأت في التعليم، إذ توسعه في الإعراب كان لعناية شديدة بما نسميه اليوم بالنحو التطبيقي ولغاية تعليمية توخاها، وتتجلى هذه الغاية في الفقرة التالية.

(١) الأنفال: ٧/٨.

(٢) النساء: ٤٢/٤.

(٣) النبأ: ٤٠/٧٨.

(٤) الأمالي: ١٩٥/٣.

(٥) الأمالي: ١٩٥/٣.

(٦) انظر الأمالي: ١٩٦/٣-١٩٧، ٢٠٠/٣.

(٧) انظر كتاب الشعر: ٥٥١-٥٥٣، ٣٢٥-٣٢٦، ٤١٨-٤١٩.





"المفصل"، ومن جاء من بعده كابن الحاجب في كتابه "الكافية في النحو".  
ومما امتاز به منهجه في الإعراب أخذُه الواسع بالحدوف التي كان يقدرها حتى غدا الحذف  
سمة بارزة لتوجيهه النحوي، وهذا ما سنتعرفه في الفقرة التالية من البحث.  
٣-التعويل على الحذف:

الحذف باب منادٍ ببلاغة العربية وفصاحتها، وهو "إسقاط كلمة للاجترأ عنها بدلالة غيرها من  
الحال أو فحوى الكلام"<sup>(١)</sup>، وقيد ابن هشام الحذف الذي ينبغي للنحوي أن يبحث فيه بالحذف الذي  
تستلزمه القواعد النحوية وتطلبه، ولا يتم الكلام إلا به فقال: "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو  
ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس،  
أو معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل، نحو ﴿ليقولن الله﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو ﴿قالوا:  
خيراً﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو "خير عافاك الله"، وأما قولهم في نحو ﴿سراييل تقيكم الحر﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ التقدير: والبرد  
ونحو ﴿وتلك نعمة تمنها عليّ أن عبّدت بني إسرائيل﴾<sup>(٥)</sup>: إنَّ التقدير: ولم تُعبّدني ففضول في النحو،  
وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس، أو للجهل به أو  
للخوف عليه أو منه ونحو ذلك فإنه تطفل منهم على صناعة البيان"<sup>(٦)</sup>.

وعدَّ ابن جني الحذف في العربية في الباب الذي وسّمه بشجاعة العربية.<sup>(٧)</sup>  
واحتفل ابن الشجري بالحذف واسترسل في الكلام عليه في أماليه، فخصه ببضعة مجالس، بسط  
فيها حديثه عما حذف من الجمل والأسماء الآحاد والحروف اختصاراً، وما حذف من حروف  
المعاني وما حذف من أحرف الكلمة.<sup>(٨)</sup>

ويأتي كتابه "الأمالي" في مقدمة المصنفات التي بحثت في الحدوف<sup>(٩)</sup>، وقد اعتد صاحبه الحذف  
"من أفصح كلام العرب لأن المحذوف كالمنطوق به من حيث كان الكلام مقتضياً له لا يكمل معناه  
إلا به"<sup>(١٠)</sup>، ويتناول الحذف الجملة أو المفرد<sup>(١١)</sup> أو الحرف أو الحركة.<sup>(١٢)</sup>

(١) النكت في إعجاز القرآن: ٧٠.

(٢) الزخرف: ٤٣-٤٧، وفي غير ما سورة.

(٣) النحل: ٣٠/١٦.

(٤) النحل: ٨١/١٦.

(٥) الشعراء: ٢٢/٢٦.

(٦) مغني اللبيب: ٧٢٤-٧٢٥.

(٧) انظر الخصائص: ٣٦٠/٢ فما بعدها.

(٨) انظر الأمالي: ١٢٣/٢-٢٠٤.

(٩) انظر مقدمة الأمالي: ١٠/١.

(١٠) الأمالي: ١٢٣/٢.

(١١) حذف المفرد على ثلاثة أضرب: اسم وفعل وحرف. انظر الخصائص: ٣٦١/٢.

(١٢) انظر الخصائص: ٣٦٠/٢-٣٨١.

## العربى

وفي إعراب أبيات المتنبي تخرق ابن الشجري في مضمار تقدير الحذوف، واستساغ أن تتعدد في البيت الواحد، ومن ذلك أنه قدر ثلاثة حذوف منها الاسم والضمير في بيت المتنبي: (١)

لو كان ما تُعطيهم من قبل أن  
تُعطيهم لم يعرفوا التأميلاً

فقال: "وأقول: إن خبر "كان" ومفعول "تُعطيهم" الثاني محذوفان، وتقدير خبر "كان" لهم، وكذلك العائد إلى الموصول من "تُعطيهم" الأول محذوف" (٢)، وبعد أن قدر الحذوف واستقام له إعراب البيت ذهب إلى معناه وربطه بها فقال: "فالمعنى والتقدير: لو كان لهم الذي تُعطيهموه من قبل أن تُعطيهم إياه لم يعرفوا التأميل لأن ذلك كان يغنيهم عن التأميل" (٣).

ولا يألُو جهداً في أن يقدر أربعة حذوف في البيت، منها الاسم والحرف والضمير، من أجل إيضاح الإعراب والكشف عن المعنى، وذلك قوله في بيت أبي الطيب: (٤)

بئس الليالي سَهَدْتُ من طربي  
شوقاً إلى من بييت يُرَقِّدُها

"ففي البيت أربعة حذوف: الأول: حذف المقصود بالذم، وهو ليالي، والثاني: حذف "في" من "سَهَدْتُ فيها" فصار "سَهَدْتُها"، والثالث: حذف الضمير من "سَهَدْتُها"، والرابع: حذف "في" من "يُرَقِّدُها" (٥).

فابن الشجري يقدر الحذوف ليفي بحق الصناعة النحوية ويجلي المعنى الذي أراده أبو الطيب، ولا يرى بأساً في تقدير حذوف في الكلام للعلم بها (٦)، على أن ولعه في تقديرها لم يجد به عن جادة المعنى القويم والإعراب السديد، وكانت مما يستلزمه حق الإعراب.

٤- استدرأكه على من تقدمه:

جل أبيات المتنبي التي درسها ابن الشجري في أماليه من المتداول المؤلف عند مفسري شعره ومعريه، فإذا وجد بيتاً لم يبحثوا في إعرابه وتفسيره نبه عليه كأن يقول: "ومما أهمل مفسرو شعر المتنبي تعريبه قوله:..." (٧)، أو يقول: "ذكرت هذا البيت لأنهم أُضربوا عن الكلام فيه صفحاً، وفيه ما يقتضي أسئلة أولها..." (٨) أو يقول: "بيت للمتنبي لم يعرض له أحد من مفسري شعره، وهو..." (٩)، وقد يجد أن مَنْ تقدمه ممن تصدى لشعر المتنبي غفلوا عن بيت من أبياته فلم يوفوه حقه

(١) ديوانه: ٢٤٤/٣.

(٢) الأماي: ٦٨/٣.

(٣) الأماي: ٦٨/٣-٦٩.

(٤) ديوانه: ٢٩٨/١.

(٥) الأماي: ٢٢٦/٣.

(٦) انظر الأماي: ١٢٠/١، ٣٢٩/١، ٣٣٣/١، ٣٣٣/٣.

(٧) الأماي: ٢٢٤/٣.

(٨) الأماي: ١٢١/١.

(٩) الأماي: ٥١/١.

من النظر والبحث فيقول: " وهذا البيت أيضاً مما أمرؤه على أسماعهم إمراراً فلم يعطوه حصة من التفكير ولم يولوه طرفاً من التأمل" (١).

والتزم ابن الشجري بذكر الأبيات التي أهملها شارحو شعر المتنبي فذكرها وألمع إلى ما فاتهم من إعراب ومعنى فيها قال: " وإنما أذكر من شعره ما أهمله مفسروه فأنبه على معنى أو إعراب أغفلوه" (٢).

وهكذا تتبدى لنا معالم منهجه النحوي معلماً معلماً متمثلة في أسلوبه التعليمي واستدراكه على من تقدمه وتوسعه في التوجيه النحوي وتعويله على الحذف، وسيجري الكلام فيما يلي على معلم آخر على غاية من الدقة والأهمية في المسار الإعرابي عنده، وهو التلازم بين الإعراب والمعنى.

٥- الربط بين الإعراب والمعنى:

عول ابن الشجري في إعرابه أبيات المتنبي على الفهم الدقيق لمعانيها، وعده أصلاً يركن إليه كلما تصدى للإعراب، وجعلهما يسعيان في واد واحد لأداء الغاية التي نشدها الشاعر، فأمسك بناصية المعنى فسبر أعماقه، وأعمل ذوقه الأدبي - وهو رفيع - واستعان بحسه النحوي - وهو مرهف - فجاء إعرابه ملاصقاً لخصائص العربية غير بائن عنها، إذ أحكم الوشيجة بين الصناعة النحوية والمعنى.

وإذا كان الوقوف على معنى النص المعرب لازمة ليس منها بد فإنه في شعر أبي الطيب يبدو اشد لزوماً لأن شعره أكثر حاجة إلى فهم معناه منه إلى شيء آخر، وابن الشجري على دراية بهذه القضية، لذا حرص على تفسير كل بيت من أبيات المتنبي عرض لإعرابه، وجهد في إظهار المعنى الجليل الذي يخدم المقام الذي أنشد الشاعر فيه شعره، واختار التوجيه النحوي الذي يتعارف هو والمعنى ولا يتنافر.

وهو في إشاراته إلى المعنى لم يتعد أصناف المعنى الثلاثة التي يقوم عليها علم اللغة الحديث، وهي:

١- المعنى الاجتماعي (معنى المقام): ويقصد به المعنى الذي يقتضيه المقام الذي قيل فيه الكلام.

٢- المعنى الوظيفي: وهو المعنى الذي يعنى بوظيفة الكلمة على اختلاف أقسامها.

٣- المعنى المعجمي: وهو المعنى الذي نجده في معاجم اللغة. (٣)

وسيجري الكلام فيما يلي على هذه الأصناف عند ابن الشجري ليظهر لنا مدى أخذه بها وربطها بالتوجيه النحوي عنده.

(١) الأمازي: ١/ ١١٩.

(٢) الأمازي: ١/ ١١٥.

(٣) انظر اللغة معناها ومبناها: ٢٨ - ٢٩.



## لولا مفارقةُ الأُحباب ما وجدتُ لها المنايا إلى أرواحنا سُبلًا

إلى مفعوله ويذهب إلى أنه مضاف إلى فاعله متكئاً على معنى البيت، فيقول: "والمصدر الذي هو "مفارقة" مضاف إلى فاعله، وليس بمضاف إلى مفعوله، كإضافة السؤال في قوله تعالى: ﴿لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه﴾<sup>(١)</sup>، ولا يحسن أن تقدر: لولا مفارقة المحبين الأُحباب، وإن كان ذلك جائزاً من طريق الإعراب<sup>(٢)</sup>، لأن المحب لا يوصف بمفارقة محبوبه، وإيجاد سبيل للمنية إلى روحه، وإنما هو مفارق لا مفارق<sup>(٣)</sup>.

وما لا يلزم لإقامة المعنى وتحصيل الفائدة حشواً عند ابن الشجري، فلذلك عد "لها" في البيت السالف حشواً، فقال: "وقوله: "لها" من الحشو الذي لا فائدة فيه لأن المعنى غير مفتقر إليه"<sup>(٤)</sup>. ولم يقصر اهتمامه على استقامة معنى المقام، وإنما التفت إلى المعنى الوظيفي للكلمة واستثمره في إعرابه.

### ٢- المعنى الوظيفي:

اتكأ ابن الشجري على المعنى الوظيفي للحرف والفعل والاسم، واختار المعنى الذي به يستوي الإعراب ويستقيم المعنى، لذا اصطفى للحرف المعنى الوظيفي الذي يقوى به المعنى، فأعرب الواو في "ويقسم" من بيت أبي الطيب:<sup>(٥)</sup>

## وتراه أصغرَ ما تراه ناطقاً ويكونُ أكذبَ ما يكونُ ويُقسمُ

حالية، وقدر مبتدأً محذوفاً بعدها فقال: "والواو في "ويقسم" واو الحال، فالجملة بعده حال، عمل فيها "يكون" الأول، وهي جملة ابتداء، والمبتدأ محذوف، فالتقدير: وهو يقسم"<sup>(٦)</sup>، ثم أعرب فعلي الكون في البيت تامين ليحصل التوافق بين المعنى الوظيفي للحرف والمعنى الوظيفي للفعل، فقال: "وأما "يكون" الأول والثاني فكلاهما بمعنى يوجد.... فالتقدير: ويوجد وهو مقسمٌ وجوداً أكذب وجوده، فالوصف بالكذب يتناول وجوده لفظاً وهو في المعنى موجه إليه"<sup>(٧)</sup>، ثم علل إعرابه بصحة المعنى فقال: "إذ المعنى: يوجد مقسماً أكذب منه إذا وجد غير مقسم"<sup>(٨)</sup> ويسوق المعنى الوظيفي

(١) ص: ٢٤/٣٨.

(٢) انظر المقتضب: ٢١/١ والإنصاف: ٣٣، والمعنى: ٥٩١.

(٣) الأماي: ٣٥٢/١، وانظر الأماي أيضاً: ١٠٥/١، ١١٩/١، ١٢٠/١، ٣٠٠/١، ٣٠٩/١، ٣٣٢/١، ٣٤٢/١.

(٤) الأماي: ٣٥٢/١.

(٥) ديوانه: ١٢٩/٤.

(٦) الأماي: ٥٢/١.

(٧) الأماي: ٥٢/١-٥٣.

(٨) الأماي: ٥٣/١.

لـ"أو" في بيت المتنبي: (١)

وإذا أشار محدثاً فكأنه **قردٌ يقهقه** أو **عجوزٌ تلطم**

ويرى أنها للإباحة فيقول: "و" أو "ها هنا للإباحة" (٢)، ثم يبسط معنى البيت في ضوء هذا المعنى فيقول: "فكأنه قال: إن شبهته في حديثه بقرد يقهقه فكذلك هو، وإن شبهته بعجوز تلطم وتلول فكذلك" (٣).

وكما راعى ابن الشجري معنى المقام في كلامه على المعنى الوظيفي للحرف كلاًه بعينه لدى تعرضه للمعنى الوظيفي للفعل، ففي بيت أبي الطيب السالف: (٤)

وتراه أصغرَ ما تراه ناطقاً **ويكونُ أكذبَ ما يكونُ ويُقسِمُ**

أعرب "يكون" في موضعها تامة خدمةً للمعنى وتوفيراً للصناعة النحوية، ودفع أن تعرب الأولى منهما ناقصةً وأجاب بأن المعنى والصناعة لا يسوغان مثل هذا الإعراب فقال: "فإن قلت: أجعل الأول ناقصاً، وأجعل خبره "أكذب" لم يجز ذلك لما ذكرته من انتصاب "أكذب" على المصدر لإضافته إلى المصدر، وإذا ثبت أنه اسم حدث لإضافته إلى "ما" المصدرية والمضمر في "يكون" عائد على عين، وخبر "كان" إذا كان مفرداً فهو واسمها عبارة عن شيء واحد بطل أن تجعل "يكون" ناقصاً لفساد الإخبار عن الجثث بالأحداث" (٥) وأعرب "يكن" و"كان" تامتين في بيت المتنبي: (٦)

كل ما لم يكن من الصعب في الأثـ **فس سهلٌ فيها إذا هو كاتا**

فقال: "و" "يكن" و"كان" تامتان في معنى يقع ووقع (٧)، ثم قدر البيت بناء على هذا الإعراب، فقال: "فالتقدير كل شيء غير واقع صعب في الأنفس سهل فيها إذا وقع" (٨)، ثم فسره مستنداً إلى إعراب "يكن" و"كان" تامتين فقال: "والمعنى أن الأمر يصعب على النفس قبل وقوعه فإذا وقع سهل" (٩).

وعقد الوصل بين المعنى الوظيفي للاسم والمعنى المتوخى من البيت، فأجاز في "ما" الثانية من

(١) ديوانه: ١/٢٨١.

(٢) الأمازي: ٣/٢٠٦.

(٣) الأمازي: ٣/٢٠٦.

(٤) انظر ما سلف: ص ٩.

(٥) الأمازي: ١/٥٢.

(٦) ديوانه: ٤/٢٤١.

(٧) الأمازي: ١/٣٤٤.

(٨) الأمازي: ١/٣٤٤.

(٩) الأمازي: ١/٣٤٤.







وهكذا نستبين جانباً على غاية من الأهمية في منهج ابن الشجري في إعرابه أبيات المتنبي يتمثل في ربطه بين المعنى والإعراب وأخذه بهما معاً اعتقاداً منه أن الإعراب لا ينبغي أن يكون إلا بعد رصد للمعنى وفهمه وتدوقه.

وهو في إيلائه المعنى هذه المنزلة في أعرابه يتلمس سبيل من تقدمه من النحويين الذين بوؤوا المعنى عنايتهم ومحضوه جهدهم من مثل ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١١٧هـ)<sup>(٢)</sup>، وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) والخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ)<sup>(٣)</sup> وسيبويه (ت ١٨٢هـ)<sup>(٤)</sup> وأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)<sup>(٥)</sup>، وابن جني (ت ٣٩٢هـ)<sup>(٦)</sup>.

ولنتضح لنا أركان منهجه النحوي ينتقل بنا الحديث إلى الكلام على التعليل عنده والأسس التي اعتمدها فيه.

#### ٦-تعليله الوجه الإعرابي:

علل ابن الشجري توجيهاته النحوية لأبيات المتنبي مستلهماً طبيعة العربية وأساليبها، فجاء تعليله سمحاً معبراً عن قريحته النحوية، ولم يسع وراءه سعياً، وأهم ما علل به:

#### ١-المعنى:

أكثر شيء أوى إليه ابن الشجري في تعليله المعنى استقامته وفساده، إذ وجد فيه فسحة رحبة ومضماراً واسعاً يتصيد فيه التوجيه النحوي السديد.

فالوجه الإعرابي عنده لا يستقيم إلا إذا اقترن بالمعنى الصحيح بل القوي، فلا يجيز إعراب (أي) في بيت المتنبي:<sup>(٧)</sup>

أيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوَصَالٍ      لَمْ تَرَعْنِي ثَلَاثَةَ بَصُودٍ

شرطية لأن هذا الإعراب يفضي إلى نقض المعنى الذي التمسه أبو الطيب، وفي ذلك يقول: "لا يصح حمل (أي) على معنى الشرط، لأن في ذلك مناقضة للمعنى الذي أراده الشاعر، فكأنه قال: إن سررتني يوماً بوصالك أمُننتني ثلاثة أيام من صدودك، وهذا عكس مراده في البيت"<sup>(٨)</sup>، ثم رأى أن تعرب (أي) استفهامية إنكارية أريد بها النفي، فقال: "وإنما "أي" استفهام خرج مخرج النفي، كقولك

(١) الأمل: ١٠٥/٣.

(٢) انظر الخصائص: ٣٢٠/٣ والأشباه والنظائر في النحو: ٢٠٠/٣.

(٣) انظر الكتاب: ٢٨٦/١.

(٤) انظر الكتاب: ٧٩/١.

(٥) انظر كتاب الشعر: ٤١٠-٤١١.

(٦) انظر الخصائص: ١٥٨/٢-١٥٩.

(٧) ديوانه: ٣١٩/١.

(٨) الأمل: ١١٥-١١٦.

## العربى

لمن يدعى أنه أكرمك: أي يوم أكرمتني؟ تريد ما أكرمتني قط<sup>(١)</sup>، وبعد أن استوى عنده الإعراب الوجه شرح البيت فقال: "فمعنى البيت: ما سررتني يوماً بوصالك إلا رعتني ثلاثة أيام بصدوك"<sup>(٢)</sup>.

ويسترسل في التعليل بفساد المعنى فيثير اعتراضاً يقضي بأن تجعل الجملة الأولى من البيت وهي صدره مستقلة عن الجملة الثانية وهي عجزه، لكن سرعان ما يبادر إلى دفعه متعللاً بالخلل الذي يلحق معنى البيت فيقول: "فإن قلت: أجعل كل واحدة من الجملتين قائمة بنفسها لا علقة لها بالأخرى، فلا أحكم للجملة الأخيرة بالإعراب، فإن في ذلك أيضاً فساداً للمعنى المراد، لأن قولك: أي يوم سررتني بوصال يفيد معنى: ما سررتني قط بوصال، ثم قولك مستأنفاً: "لم ترعني ثلاثة بصدود" يفيد معنى "أنت تصدني يومين وتصلني في الثالث، فما ينتظم صدوك ثلاثة أيام، وفي هذا تناقض يُبطل المعنى المقصود"<sup>(٣)</sup>.

### ٢- موافقة قواعد النحو:

علل ابن الشجري صحة الوجه الإعرابي بكونه جارياً على سمت القاعدة النحوية، ومن ذلك أنه أعرب الفعل "فَت" في بيت أبي الطيب<sup>(٤)</sup>:

وَجُفُونُهُ مَا تَسْتَقْرُّ كَأَنَّهَا      مطروفةٌ أو فُتَّ فيها حِصْرِمٌ

فعطفه على اسم المفعول "مطروفة" معللاً بصحة عطف الفعل على اسمي الفاعل والمفعول وعطفهما عليه لأنهما يصح تقديرهما بالفعل وتقدير الفعل بهما فقال: "و"فَت" معطوف على "مطروفة"، وليس من حق الفعل أن يعطف على الاسم، ولا حق الاسم أن يعطف على الفعل، ولكن ساغ ذلك في اسم الفاعل واسم المفعول لما بينهما وبين الفعل من التقارب بالاشتقاق والمعنى، ولذلك عملاً عمله، فمما عطف فيه الفعل على الاسم قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله: ﴿إِنَّ الْمَصَدِّقِينَ وَالْمَصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(٦)</sup>... وإنما ساغ ذلك في هذا الضرب من الأسماء لصحة تقدير الاسم بالفعل والفعل بالاسم، فالتقدير: صافاتٍ وقابضاتٍ، وإن الذين تصدَّقوا وأقرضوا..."<sup>(٧)</sup>.

(١) المالبي: ١١٦/١.

(٢) الأمابي: ١١٦/١.

(٣) الأمابي: ١١٦/١، وانظر الأمابي: ١٢٠/١، ٥١-٥٠/٣.

(٤) ديوانه: ١٢٧/٤.

(٥) الملك: ١٩/.

(٦) الحديدي: ١٨/.

(٧) الأمابي: ٢٠٤-٢٠٥، وانظر الأمابي: ١٠٥/٣، ٢٢٠/٣.

### ٣- الحمل على المعنى:

الحمل على المعنى باب في العربية معروف، وهو "غَوْرٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد.." (١).

وابن الشجري أخذ بهذا الباب في تعليقه ونبّه عليه، ومن ذلك أنه أعرب "ثَرَّة" في بيت المتنبي (٢):

أَمْطِرْ عَلَيَّ سَحَابَ جُودِكَ ثَرَّةً      وانظُرْ إِلَيَّ بِرَحْمَةٍ لَا أَغْرُقُ

حالياً من "سحاب" وعلل تأنيث الحال بحمل سحاب على معنى سحائب فقال: "ونصب "ثرة" على الحال، وأنت الحال لأن السحاب بمعنى السحائب" (٣).

ومنه أيضاً أنه حمل اليدين والرجلين على معنى الأعضاء ليسوغ تأنيث عددهما في بيت المتنبي (٤):

يمشي بأربعة على أعقابهِ      تحت العُلُوجِ ومن وراءِ يُلْجِمُ

فقال: "ذهب باليدين والرجلين مذهب الأعضاء فذكر على المعنى" (٥).

### ٤- ضرورة الوزن والقافية:

اعتمد ابن الشجري في تعليقه على الضرورة التي يقتضيها الوزن والقافية، وذلك في تعليقه عدم المقابلة بين الكفر والإيمان بعد المقابلة بين اللؤم والمكارم في بيت أبي الطيب (٦):

فمن كان يُرْضِي اللُّؤْمَ والكُفْرَ مَلْكَهُ      فهذا الذي يُرْضِي المكارم والربَّ

إذ قال: "وكانت المقابلة تقتضي أن يقول: يُرْضِي المكارم والإيمان ليقابل بالإيمان الكفر كما قابل بالمكارم اللؤم، ولكنه لما اضطره الوزن والقافية إلى وضع لفظة "الرب" في موضع الإيمان..." (٧).

فتعليقه نابع من روح العربية مستوح خصائصها وطرائقها في التعبير غير بائن عن مقاصد العرب من كلامها.

(١) الخصائص: ٤١١/٢.

(٢) ديوانه: ٣٣٩/٢.

(٣) الأمل: ١٢٢/١.

(٤) ديوانه: ١٢٧/٤.

(٥) الأمل: ٢٠٢/٣.

(٦) ديوانه: ٦٩/١.

(٧) الأمل: ١٠٣/٣-١٠٤، وانظر الأمل: ٢٠٥-٢٠٦، ٢٠٩/٣.



همزة الاستفهام و"ما" النافية<sup>(١)</sup>.

ودافع عن مذهب الخليل في رفع اسم الحدث الذي تقدمه ظرف على الابتداء في مثل "غداً الرحيل، بعد أن بسط مذهب سيبويه والأخفش والكوفيين في رفعه على الفاعلية بالظرف<sup>(٢)</sup>، وذلك في معرض كلامه على بيت أبي الطيب<sup>(٣)</sup>:

مُنَى كَنْ لِي أَنْ الْبِيَاضَ خَضَابٌ      فَيَحْقَى بَتَبْيِضِ الْقُرُونِ شَبَابُ

إذ قال بعد أن ذكر مذهب الخليل: "وأقول: إن اعترض معترض وقال: كيف تحكمون على "أن" المفتوحة بالابتداء والعرب لم تبتدئ بها فالجواب: أنهم لم يبتدئوا بها لئلا يعرضوها لدخول "إن" المكسورة عليها، وإذا كانوا قد كرهوا دخول المكسورة على لام التوكيد لأنهما بمعنى واحد فكراهيتهن لدخولها على "أن" مع تقارب لفظيهما واتفاقهما في العمل والمعنى أشد، فلما أزموها التأخير استجازوا رفعها بالابتداء، لأن "إن" المكسورة لا تباشرها إذا دخلت على الجملة كقولك: إن من الصواب أنك تنطلق"<sup>(٤)</sup>.

وقد يكتفي بذكر مذهب الفريقين دون ترجيح، وذلك كما في قوله: "حذف أبو الطيب "أن" ورفع الفعل في قوله:<sup>(٥)</sup>

يَا حَادِيَّ عَيْسِيهَا وَأَحْسَبُنِي      أَوْجِدُ مَيْتاً فَبَيْلَ أَفْقِدُهَا

وحذفها في هذا النحو للضرورة، ولا يجوز عند البصريين النصب بها مضمرة إلا بعد عوض كإضمارها بعد الفاء في جواب ما ليس بواجب، كالنهي في قوله: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيُسْحِتْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، والكوفيون يرون النصب بها محذوفة وإن لم يكن عوض..<sup>(٧)</sup>

والمصطلحات النحوية التي سارت على لسانه في توجيهاته النحوية لأبيات المنتبى تشي ببصريته وهذه جمعة منها لهج بها لسانه من مثل الضمير<sup>(٨)</sup> ويسميه الكوفيون المكنى والكناية<sup>(٩)</sup>،

(١) الأمازي: ٢٢٠/٣، وانظر الأمازي: ١٩٧/٣-١٩٨، ومن أجل اعتماد الوصف المتبدأ على نفي أو استفهام انظر شرح المفصل لابن

يعيش: ٧٩/٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٣-٢٧٤، وشرح الكافية للرضي: ٨٧/١.

(٢) انظر الكتاب: ١٣٥/٣، والإنصاف: ٥١-٥٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٦، وشرح الكافية للرضي: ٩٤/١، ومغني

اللبيب: ٤٩٤-٤٩٥.

(٣) سلف البيت ص: ١ من هذا البحث.

(٤) الأمازي: ١٩٧/٣-١٩٨.

(٥) ديوانه: ٢٩٦/١.

(٦) طه: ٦١/٢٠.

(٧) الأمازي: ٢٠٩-٢١٠، وانظر الأمازي: ١٢٠/١.

(٨) انظر الأمازي: ١٢٠/١.

(٩) انظر مجالس ثعلب: ٢٧٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٨٤/٣.

## العربى

والبديل<sup>(١)</sup>، وهو في اصطلاح الكوفيين الترجمة<sup>(٢)</sup>، واسم الفاعل<sup>(٣)</sup>، واسمه عند الكوفيين الفعل الدائم<sup>(٤)</sup>، والصفة<sup>(٥)</sup>، ويسميتها الكوفيون النعت<sup>(٦)</sup>، وضمير الشأن<sup>(٧)</sup>، وهو عند الكوفيين باسم المجهول<sup>(٨)</sup>، والظرف<sup>(٩)</sup>، واسمه عند الكوفيين الصفة والمحل<sup>(١٠)</sup>.

وابن الشجري أخذ بالقياس ونبه على الكلام المقيس على كلام العرب، فإذا وجد ما خالفه وقف عنده وذكر ما يوجبه القياس، ومن ذلك قوله: "وكان القياس أن يقول: بأربع<sup>(١١)</sup>"، وقوله: "وكان القياس أن يقول: لولا مخاطبته إياك لم تره"<sup>(١٢)</sup>.

وكان يقيس ظاهرة نحوية على أخرى إذا رأى بينهما علة جامعة، فقد رأى في بيت أبي الطيب<sup>(١٣)</sup>:

بما بجفنيك من سحر صلي ديفاً      يهوى الحياة وأما إن صدت فلا

"أما" تقدمت على "إن" الشرطية فجعل الفاء واقعة في جوابها وقدر جواب "إن" الشرطية محذوفاً، وقاسه على أحقية السابق من القسم والشرط بالجواب إذا اجتمعا فقال: "وأقول: إنما كانت الفاء جواب "أما" لأن "أما" أسبق المجابين، وجواب الشرط محذوف دل عليه الجواب المذكور، ونظير ذلك قولك: والله إن زرتني لأكرمك، جعل الجواب للقسم لتقدمه، وسد جواب القسم مسدًّ جواب الشرط، وكذلك إن قدمت الشرط جعلت الجواب له فقلت: إن تزرتني والله أكرمك"<sup>(١٤)</sup>.

فهو بصري الهوى في مناقشته المسائل الخلافية وفي مصطلحاته النحوية وفي موقفه من القياس.

وتوفية لأواصر هذه الدراسة يحسن أن نتعرف موقفه ممن تقدمه من شراح شعر أبي الطيب ومعريبه، إذ وجه إليهم سهام نقده في مضماري المعنى والإعراب.

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ١٧/٣، ٢٣٣/٣.

(٢) انظر مجالس ثعلب: ٢٠.

(٣) انظر الأمالي: ٢٠٤/٣.

(٤) انظر مجالس ثعلب: ٣٨٨، ٣٩٥، والأشباه والنظائر في النحو: ١٢/٣.

(٥) انظر الأمالي: ٢١٩/٣، ٢٣٢/٣.

(٦) انظر الهمع: ١١٦/٢.

(٧) انظر الأمالي: ١٥٥/٣.

(٨) انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١١٤/٣.

(٩) انظر الأمالي: ١٩٧/٣.

(١٠) انظر معاني القرآن للفراء: ٢/١، ١١٩/١، ٣٧٥/١.

(١١) الأمالي: ٢٠٢/٣.

(١٢) الأمالي: ٢٢١/٣.

(١٣) ديوانه: ١٦٣/٣.

(١٤) الأمالي: ٣٥٦/١، وانظر الأمالي: ٣٣٥/١، ٣٥٢/١.

٨-رده على من تقدمه من معربي شعر المتنبي وشراحه:

ابن الشجري على دراية واسعة بأشعار العرب القديم منها والمحدث، فقد صنف كتابين في الشعر العربي هما الحماسة<sup>(١)</sup> ومختارات أشعار العرب<sup>(٢)</sup>، وروى في أماليه قصائد رائعة شرحها وكشف عن حسن بيانها "ويعدُّ شرحه لبعض هذه القصائد من الشروح النادرة العزيرة التي لا تكاد توجد في كتاب كشرحه لقصيدة يزيد بن الحكم"<sup>(٣)</sup>.

وهو على سَمْتٍ رفيع من تذوق المعاني واختيار أحسنها، وتعرف ذلك في أماليه عامة وفي نقده أقوال متقدميه ممن تصدوا لشعر أبي الطيب خاصة، وتراه يتعقبهم ويرميهم باعتراضاته عليهم في معناه وإعرابه صادراً عن أن الإعراب والمعنى صنوان لا يفترقان.

ومن أبرز من وجّه إليه نقده ابن جني والتبريزي<sup>(٤)</sup> وأبو العلاء المعري والرّبيعي<sup>(٥)</sup>، وقد جعل اعتراضه عليهم يدور حول محوري المعنى والإعراب.

#### ١-نقده ابن جني:

أغنى ابن جني العربية وفتح بابها أمام الدارسين بكشفه عن جوانبها المضبوطة، وأفادت الأجيال من علمه في الزمّنين الغابر والحاضر، وابن الشجري ممن نهل من علمه<sup>(٦)</sup>، واعترض عليه في شرح أبيات المتنبي وإعرابها.

فما انتقده فيه من جهة المعنى أنه فسر بيت أبي الطيب:<sup>(٧)</sup>

ويصنَعُ المعروفَ مبتدئاً به ويمنعُه من كلِّ مَنْ ذمُّه حمْدُ

فقال: "معناه: يعطي معروفه المستحقين ومَنْ تزكو عنده الصنّيعه، ويمنعه من كل ساقط إذا ذمّ أحداً فقد مدحه"<sup>(٨)</sup>.

فتعقبه ابن الشجري ورد عليه تفسيره فقال: "قوله: 'إذا ذمّ أحداً فقد مدحه' تفسير غير مرضي لأنه لا يخلو من أحد معنيين: أحدهما: أنه يُورّي عن الذمّ الصريح بكلام يشبه المدح، أو يريد أن يضع المدح الصريح موضع الذم، وليس يلحقه بهذين عيب، ولا يستحق أن يحرم بذلك معروفاً"<sup>(٩)</sup>.

(١) طبعت في وزارة الثقافة بدمشق- بتحقيق عبد المعين الملوحي- وأسماء الحمصي، ١٩٧٠.

(٢) لها بضع طبعات آخرها بعناية علي محمد الجاوي ١٩٧٤ بالقاهرة.

(٣) الأمالي: ٢٠٠/١ [قسم الدراسة].

(٤) هو يحيى بن علي أبو زكريا، كان أحد أئمة اللغة والنحو، توفي ٥٠٢هـ. نزهة الألباء: ٣٧٢-٣٧٤.

(٥) هو علي بن عيسى الرّبيعي، كان من أكابر النحويين، توفي سنة ٤١٠هـ. انظر نزهة الألباء: ٣٤١-٣٤٢.

(٦) انظر الأمالي: ٢٢٧/٣، ١٩٩/٣.

(٧) ديوانه: ٣٧٩/١.

(٨) الأمالي: ٣٢٥/١.

(٩) الأمالي: ٣٢٥-٣٢٦.





وفساد في المعنى وتناقض في اللفظ لو كان الشاعر أراد، وذلك أنه إذا أعدنا الهاء من "كأنه" إلى الكتمان. كما زعم وجب إعادة الضمائر التي بعدها إلى الكتمان أيضاً، ففي هذا من اختلال الإعراب ما ترى، وفيه أنه جعل الكتمان هو الذي أسقمه، والصحيح أن الحب هو المُسقمُ له، ثم إن قوله: "ذكر استتار سقمه وأن الكتمان أخفاه متناقض لمساواة إعلانه لإسراره في قوله:  
... ..  
ثم استوى فيك إسراري وإعلاني"<sup>(١)</sup>

### ٢-نقده التبريزي (يحيى بن علي، أبا زكريا):

اشتد ابن الشجري في صب نقده على التبريزي، فمما رد عليه من جهة المعنى تفسيره كلمة "المذل" في بيت المتنبي:<sup>(٢)</sup>

أنت الجواد بلامن لا كدر  
ولا مطال ولا وعد ولا مذل

بقوله: "والذي أراد أبو الطيب بالمذل أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد كما يقلق غيره"<sup>(٣)</sup> فنظر ابن الشجري في هذا القول وسارع إلى دفعه فقال: "وليس ما قاله بشيء عليه تعويل"<sup>(٤)</sup> ثم فسر المذل فقال: "بل المذل ها هنا البوح بالأمر"<sup>(٥)</sup> ونفى ذلك عنه فأراد أنه إذا جاد كتم معروفه فلم يبح به"<sup>(٦)</sup> ثم رد الكرة على التبريزي ليثبت خطأ تفسيره فقال: "وقول أبي زكريا: "أراد أنه لا يقلق بما يلقاه من الشدائد" قد زاد بذكر الشدائد ما ذهب إليه بعداً من الصواب، وهل في البيت ما يدل على الشدائد؟ إنما مبنى البيت على الجود، والخلال التي مدحه بنفها عنه متعلقة بمعنى الجود، وهي المن والكدر والمطال والوعد، والمذل الذي هو البوح بالشيء"<sup>(٧)</sup>.  
وخطأ التبريزي المتنبي في كلمة "المجانة" في بيته:<sup>(٨)</sup>

قد كنت تهزأ بالفراق مجانة  
وتجر ذيلي شرة وغرام

فقال: "الناس يستعملون المجانة في معنى الهزء بالشيء والتهاون به، يقولون: فلان ماجن، إذا كان مسرفاً في اللهو والقول لما لم يكن، فأما أهل اللغة فيقولون: مجن إذا مرّن على الشيء"<sup>(٩)</sup>.  
فهب ابن الشجري ينقض كلامه مستشهداً بالشعر وكلام أهل اللغة وقال: "والذي قاله غير

(١) الأماي: ٥١/٣.

(٢) ديوانه: ٨٧/٣.

(٣) الأماي: ٢٣٥/٣.

(٤) الأماي: ٢٣٥/٣.

(٥) "ومذل يسره بالكسر مذلًا ومذالًا.. ومذل يُمذل: قَلِقَ يسره فأفشاه". اللسان (مذل).

(٦) الأماي: ٢٣٥/٣.

(٧) الأماي: ٢٣٥/٣.

(٨) ديوانه: ٧/٤.

(٩) الأماي: ٢٦٩/٣، وكذا جاء تفسير "مجن" في اللسان (مجن).

## العربى

صحيح بدلالة أن المجانة قد وردت في الشعر القديم على ما ذهب إليه المتنبى، وذلك قول يزيد بن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبيه: (١)

شجاعٌ في المجانة والمخازي      جبانٌ عند مُحْتَضِرِ المِصَاعِ

وقال أبو الحسين بن فارس في المجل: "المُجُون: ألا يبالي الإنسان بما صنع" (٢)، فهذا دَفْعٌ لما قاله أبو زكريا من جهة شعر العرب ومن جهة قول أهل اللغة (٣).

ومما انتقده فيه من جهة الصناعة بيت أبي الطيب: (٤)

فيوماً بخَيْلٍ تطردُ الرومَ عنهمُ      ويوماً بجودٍ تطردُ الفقرَ والجَدْبَا

فقد أنشده التبريزي "بجودٍ يطرد" بالياء، وقال: "التاء في "تطرد" للخيل، والياء في "يطرد" الثاني للجود" (٥).

وخطأه ابن الشجري وقال: "والصواب عندي إنشاد الثاني بالتاء كالأول، وتكون التاء ان لخطاب الممدوح" (٦)، ثم احتج لما قال بأمرين (٧).

نقده أبا العلاء المعري:

طالت سهام ابن الشجري أبا العلاء فلم يسلم من نقده على قلة ما نقل عنه، فمما تنازعا في معناه بيت أبي الطيب: (٨)

لم تُسمَ يا هارونُ إلا بعدما أقمُ      ترَعَتُ ونازَعَتِ اسْمَكَ الأسماءُ

إذ فسره أبو العلاء فقال: "أجود ما يُتَأَوَّلُ في هذا أن يكون الاسم ها هنا في معنى الصَّيْتِ، كما يقال: فلان قد ظهر اسمه، أي قد ذهب صيته في الناس، فذكره لا يشاركه فيه أحد، وماله يشترك فيه الناس" (٩).

فلم ينزل هذا التفسير من ذوق ابن الشجري الأدبي منزلة القبول والرضى، واتهم أبا العلاء بأنه لم ينظر إلى البيت نظرة الأديب الفاحص، ولم يعمل فكره فيما جاء بعده من أبيات المتنبى فقال: "وقول المعري: "إن الاسم هنا يريد به الصَّيْتِ" ليس بشيء يُعوَّلُ عليه، لأن قول أبي الطيب: "لم

(١) البيت ليس في ديوان ابن مفرغ. عن حاشية الأمازي: ٢٦٩/٣.

(٢) المجل: ٨٢٣، وكذا جاء في اللسان (مجن).

(٣) الأمازي: ٢٦٩/٣.

(٤) ديوانه: ٦٣/١.

(٥) الأمازي: ١٦٦/٣.

(٦) الأمازي: ١٦٦/٣.

(٧) انظر الأمازي: ١٦٦/٣.

(٨) ديوانه: ٢٨/١.

(٩) الأمازي: ٢١٨/٣، وانظر معجز أحمد: ٩٧/٢.

تُسَمَّ معناه لم يُجْعَل لك اسمٌ، وأما دَفْعُ المعري أن يكون المراد الاسم العلم بقوله: إن في الناس جماعة يُعرفون بهارون فقول مَنْ لم يتأمل لفظ صدر البيت الذي يلي هذا البيت وهو قوله: (١)

فغدوتَ واسمكَ فيكَ غيرَ مُشاركٍ  
... .. (٢)

ثم شرح البيت في ضوء موقعه في القصيدة فقال: "والمعنى أن اسمك انفرد بك دون غيره من الأسماء، فمعارضته بأن في الناس جماعة يعرفون بهارون إنما تلزم أبا الطيب لو قال: فغدوتَ وأنتَ غيرُ مُشاركٍ في اسمك، فلم يفرق المعري بين أن يقال: اسمك غير مشارك فيك وأن يقال: أنت غير مشارك في اسمك، فإنما أراد أن اسمك انفرد بك دون الأسماء، ولم يُرد أنك انفردت باسمك دون الناس، فاللفظان متضادان كما ترى" (٣).

ولم يقتصر ابن الشجري على تتبعه أبا العلاء في تفسير أبيات المتنبي، وإنما تعقبه في إعرابه لها وانتقده، فقد جرى التذافع بينهما في العامل في كلمة "مُحتَلِّماً" من بيت أبي الطيب: (٤)

وأنتَ بالأمس كنتَ مُحتَلِّماً  
شيخَ مَعَدٍّ وأنتَ أمرُدها

إذ أعربها ابن الشجري حالاً، والعامل فيها "كان"، ثم نقل حكاية أبي زكريا التبريزي عن أبي العلاء عن بعض النحويين أنه إذا لم تعمل "كان" في الحال فالعامل فيها الفعل المحذوف الذي عمل في "بالأمس"، وفي ذلك يقول: "وحكى أبو زكريا في تفسيره لشعر المتنبي عن أبي العلاء المعري أنه قال: زعم بعض النحويين أن "كان" لا تعمل في الحال، قال: وإذا أخذ بهذا القول جعل العامل في "مُحتَلِّماً" من قوله:

وأنتَ بالأمس كنتَ مُحتَلِّماً  
... ..

الفعل المضمر الذي عمل في قوله: "بالأمس" (٥).

ثم انبرى ابن الشجري للحاكي والمحكي عنه بالنقد، ودفع قوليهما متكناً على الصناعة النحوية فقال: "وأقول: إن هذا القول سهوٌ من قائله وحاكيه، لأنك إذا علقت قوله: "بالأمس" بمحذوف فلا بد أن يكون "بالأمس" خبراً لأن أو كان، لأن الظرف لا يتعلق بمحذوف إلا أن يكون خبراً أو صفة أو حالاً أو صلة، ولا يجوز أن يكون خبراً لـ"أن" أو لـ"كان" لأن ظروف الزمان لا توقع أخباراً للجنث ولا صفات لها ولا صلوات ولا أحوالاً منها، وإذا استحال أن يتعلق قوله: "بالأمس" بمحذوف علقت به "كان" وأعملت "كان" في "مُحتَلِّماً" (٦).

(١) عجز البيت: "والناسُ فيما في يديكِ سواء"، وهو في ديوانه: ٢٨/١، ٢٩.

(٢) الأماي: ٢١٨/٣.

(٣) الأماي: ٢١٨/٣، وانظر الأماي: ٢١٦/٣-٢١٧.

(٤) ديوانه: ٣١٠/١.

(٥) الأماي: ١٥٥/٣.

(٦) الأماي: ١٥٥/٣.



أَمْطَ عَنْكَ تَشْبِيهِي بِمَا وَكَأَنَّهُ فَمَا أَحَدٌ فَوْقِي وَمَا أَحَدٌ مِثْلِي

إذ عرض حكاية ابن جنى والقاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني شرحه عن أبي الطيب ورواية الربيعي إجابة المتنبي عندما سئل عن البيت وقول ابن فورجة في "ما" و"كأن" وناقشها ورد بعضها وقبل بعضها ثم عمد إلى تفسير كلمات البيت.<sup>(١)</sup>

وصدر ابن الشجري في نقده للمعنى وتبنيها عليه عن ذوق أدبي رفيع سمح تجلى في سعيه لربط معنى صدر البيت بمعنى عجزه وإيجاد عُلقة بينهما ليحكم إعرابه ويظهر معناه، ومن ذلك أنه عقد الوصل بين شطري بيت المتنبي:<sup>(٢)</sup>

إِلَامَ طَمَاعِيَّةَ الْعَاذِلِ وَلَا رَأْيَ فِي الْحَبِّ لِلْعَاقِلِ

إذ قال: "ظاهره أن معنى عجزه غير متعلق بمعنى صدره، وأين قوله في الظاهر:

وَلَا رَأْيَ فِي الْحَبِّ لِلْعَاقِلِ ... ..

من قوله:

إِلَامَ طَمَاعِيَّةَ الْعَاذِلِ ... ..

ويحتمل تعلقه به وجوهاً:

أحدها: أن يريد إلَامَ يطمع عاذلي في إصغائي إلى قوله، والعاقل إذا أحب لم يبق له مع الحب رأي يصغي به إلى قول ناصح، فعذله غير مجد نفعاً.

والثاني: أن العاقل لا يرتئي في الحب فيقع به اختياراً، وإنما يقع اضطراراً، فلا معنى لعذله.

والثالث: أن العاقل ليس من رأيه أن يورط نفسه في الحب، وإنما ذلك من فعل الجاهل وعذل الجاهل أضيغ من سراج في الشمس<sup>(٣)</sup>، فكيف يطمع في نزوعه<sup>(٤)</sup>.

ظاهر مما سلف أن ابن الشجري اجتهد في الذود عن شعر أبي الطيب إعرابه وتفسيره، وتعلق بتخليصهما من الخطأ، وحرص على تقوية المعنى بقوة الإعراب وتخطئة الإعراب بضعف المعنى، حتى تداخلوا عنده فلم يفصل بينهما، وعنف من لم يحسن توجيه شعره.

وربما كان لموقفه من أبي الطيب الأثر الكبير في ذلك، فقد تعصب له أيما تعصب، وأعجب به شديد إعجاب، وأحبه الحب الجم، فنال من كل من انتقده لأنه - في نظره - لا يأتيه الخطأ في

(١) انظر الأماي: ٢٢٨/٣ - ٢٣٠.

(٢) ديوانه: ٢١/٣.

(٣) هو من أقوال العرب، انظر الدرّة الفاخرة: ٢٧٧/١.

(٤) الماي: ٢٣١/٣، وانظر الأماي: ١١٦/١ - ١١٨.





## العرباء التراث العربي

- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء. عالم الكتب - بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام لأنصاري. تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط ٢، ١٩٦٩ - دار الفكر.
- المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٥ هـ.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر - القاهرة.
- النكت في إعجاز القرآن للرماني - نشر مع ثلاث رسائل بتحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام. دار المعارف بمصر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي. تصحيح محمد بدر الدين النعساني الحلبي - دار المعرفة للطباعة - بيروت.
- سيده الأندلسي. تحقيق د. محمد رضوان الدايدة - دار المأمون للتراث - دمشق.
- شرح المفصل، لابن يعين، يعين بن علي. إدارة المطبعة المنيرية.
- شعر ابن مفرغ الحميري. تحقيق د. داود سلوم، بغداد ١٩٦٨.
- الكتاب، لسيويه. تحقيق عبد السلام هارون. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ١٩٧١.
- كتاب الشعر، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي. تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة ١٩٨٨.
- لسان العرب - دار صادر.
- اللغة معناها ومبناها. د. تمام حسان. مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء.
- مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى. تحقيق عبد السلام هارون.
- المجمل في اللغة، لأحمد بن فارس. تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٨٤.

